في بيان صـادر عنـــه

الوفد الوطني يبدي ملاحظاته على الورقة المقدمة من المبعوث الأممي

تجاهلت الورقة:

- الوحدة اليمنية واحترام سيادة اليمن واستقلال قراره
- انسحاب القوات الأجنبية
- رفض الوصاية الخارجية
- التصدي لخطر تمدد القاعدة وداعش
- رفع اليمن من تحت الفصل السابع
- إلغاء العقوبات
- إعادة الإعمار والتعويضات
- قضية الأسرى والمفقودين والموضوعين تحت الإقامة الجبرية
- تجاهلت الورقة مرجعيات كدستور الجمهورية اليمنية واتفاق السلم والشراكة
- مبدأ التوافق في القضايا التي تتطلب توافقاً
- الجانب الاقتصادي والإنساني

في الشأن الأمني:

- طالب بترتيبات أمنية وعسكرية في مناطق ومن قبل طرف واحد فقط
- تجاهلت المناطق الملتهبة من الحرب ومناطق أصبحت مرتعاً للقاعدة وداعش
- تجاهلت التأكيد على تشكيل اللجنة العسكرية والأمنية العليا ولجانها من قبل السلطة التوافقية
- تبنت أطرافاً وجهات غير واقعية واستبعدت الأطراف المعنية

الورقة ايضاً :

- تعاطفت مع دول العدوان كاطراف محايدة
- أطلقت اتهامات وأوصافاً تتبناها قوى العدوان
- لم تستوعب جوانب جوهرية وأساسية للعمل
- لم تنص على وقف الحرب الشاملة والكامل براً وبحراً وجواً
- لم تتضمن رفع الحصار البري والبحري والجوي

« أبدى الوفد الوطني ملاحظاته وموقفه من الورقة المقترحة التي تقدم بها رسمياً السيد اسماعيل ولد الشيخ المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن وذلك خلال زيارته الأخيرة الى صنعاء الاثنين الماضي.

وأكد الوفد الوطني أنه وبعد الوقوف أمام الورقة المقترحة والاطلاع والدراسة والتشاور مع القيادة السياسية فإنها في نفس الوقت الذي يمكن اعتبارها أرضية للنقاش خلال المرحلة القادمة والذي يعتزم المبعوث الأممي تدشينه خلال هذا الاسبوع بدءاً بمجيئه الى العاصمة صنعاء من جديد خلال الأيام القادمة -حسب طلبه- فإنها تتضمن اختلالات جوهرية سواءً في ظاهرها العام أو تراتبيتها الزمنية.. «الميثاق» تنشر نص البيان الصادر عن الوفد الوطني:

بسم الله الرحمن الرحيم

وقف الوفد الوطني أمام الورقة المقترحة التي تقدم بها رسمياً السيد إسماعيل ولد الشيخ المبعوث الخاص للامين العام للأمم المتحدة في اليمن ، وذلك خلال زيارته الأخيرة إلى صنعاء يوم الاثنين الماضي بتاريخ 23/ محرم /1438هـ الموافق 2016/10/24م على اعتبار أنها تتضمن مقترح حل شامل ، وأنها تمثل أرضية للنقاش ، وعليه وبعد الاطلاع والدراسة والتشاور مع القيادة السياسية فإن الوفد الوطني يشير إلى أنه على الرغم من أن تقديم الأمم المتحدة رسمياً مقترحاً مكتوباً تضمن لأول مرة الجانب السياسي - يعد أمراً إيجابياً إلى حد ما إلا أنه يؤكد بأسف بالغ أن الأفكار المقترحة التي تضمنتها الورقة المقدمة كانت معظم تفاصيلها وتراتبيتها الزمنية مستوعبة لرؤية طرف واحد فقط ، بالإضافة إلى كونها لم تستوعب جوانب جوهرية وأساسية للحل وفي مقدمتها وقف الحرب الشامل والكامل والدائم براً وبحراً وجواً ورفع الحصار البري والبحري والجوي وغيره والاكتفاء في سياق دعم المفاوضات لا غير بالحث على اتفاق هدنة العاشر من إبريل بالإضافة إلى المطالبة بإجراءات على الحدود اليمنية السعودية من جانب واحد فقط ، ناهيك عن تجاهل الجانب الاقتصادي والإنساني .

كما أن الاختلال في التزمين كان كبيراً وواضحاً ، الأمر الذي جعلها ورقة واحدة شكلاً ولكنها في الحقيقة منفصلة مضموناً وواقعاً ، فبالإضافة إلى أن السلطة التنفيذية الجديدة (مؤسسة الرئاسة الجديدة " مجلس رئاسي " - حكومة وحدة وطنية) يجب أن تكون توافقية كون المرحلة محكومة بالتوافق فإن تشكيلها أيضاً يجب أن يكون في البداية قبل أي خطوة أخرى ، كذلك المطالبة بإجراء ترتيبات أمنية وعسكرية في مناطق ومن قبل طرف واحد فقط دون الأطراف الأخرى المعنية ومناطقها - على الرغم من أن معظم مناطق تلك الأطراف الأخرى أصبحت مرتعاً للقاعدة وداعش - متجاهلة المناطق الملتهبة من الحرب التي يجب أن تحظى بأولوية الترتيبات الأمنية والعسكرية وليس من المنطق استبعادها عن نطاق الأولوية ، كما أنها تجاهلت التأكيد على أن تشكيل اللجنة العسكرية والأمنية العليا ولجانها الفرعية يجب أن يكون من قبل السلطة التنفيذية التوافقية الجديدة ، كما أن التمثيل فيها يجب أن يكون من الأطراف المعنية ، وكذلك القوة المشتركة التي سيعتمد عليها في إجراء الترتيبات الأمنية والعسكرية المتفق عليها وتحديد نسب التمثيل ، وفي هذا الشأن أيضاً فقد سعى المقترح لتبني أطراف وجهات غير واقعية مستبعدا الأطراف المعنية وذلك تحت مسميات عدة منها ما أسماه بطرف ثالث أو محايد، هذا إلى غير ذلك من التفاصيل فيما يتعلق بالشأن الأمني .

كذلك فقد تعاطت مع بعض دول العدوان كأطراف محايدة ، وأطلقت اتهامات وأوصافاً تتبناها قوى العدوان ، كما نشير إلى عدم الانتقاص من صلاحيات البرلمان الدستورية وأنه الجهة المخولة بمنح الثقة للحكومة ، مؤكدين أيضاً أن الهيئة الوطنية المعنية بالإشراف والمتابعة والرقابة على تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني المتوافق عليها يجب أن يتم إصلاح اختلالاتها أولا سواء على مستوى التشكيل أو الإنشاء أو غيرهما ، كما نؤكد أن أسماء أعضاء الحكومة وإقرارها هو من اختصاص الجهات المرشحة المعنية ، وفيما يتعلق بالحوار السياسي المذكور في الورقة فإننا نؤكد أنه يجب أن يستأنف من النقطة التي توقف عندها في موفنبيك نتيجة العدوان ، مشيرين إلى أن بعض المواضيع التي اعتمدتها الورقة في هذا الشأن مختلة وغير مقبولة مثل ما أسماه بوضع اللمسات الأخيرة على مسودة الدستور كون الحوار اللاحق ليس معنياً بإنجاز هذه المهمة المذكورة تحديداً ، وكذلك ما أسماه بتطوير برنامج العدالة الإنتقالية ، هذا إلى غير ذلك من الاختلالات والملاحظات.

كما تجاهلت الورقة أيضاً عدداً من القضايا الأساسية والمهمة منها على سبيل المثال لا الحصر الوحدة اليمنية ، واحترام سيادة اليمن واستقلال قراره بعيداً عن الوصاية الخارجية ، وانسحاب القوات الأجنبية ، وكذلك التصدي لخطر القاعدة وداعش، بينما تبنت اتهامات باطلة ومخاطر غير واقعية حسب توجهات طرف العدوان ، كما تجاهلت رفع اليمن من تحت الفصل السابع ، وإلغاء العقوبات ، وإعادة الإعمار والتعويضات ، وقضية الأسرى والمفقودين والموضوعين تحت الإقامة الجبرية ، بالإضافة إلى بعض مرجعيات العملية السياسية الانتقالية المتوافق عليها كدستور الجمهورية اليمنية واتفاق السلم والشراكة التي شأنها شأن مخرجات الحوار الوطني المتوافق عليها ، ومبدأ التوافق وعدم ذكره في الكثير من القضايا التي تتطلب التوافق.

وعليه وانطلاقاً مما ذُكر أعلاه فإننا نؤكد أن الأفكار المقترحة في الورقة المقدمة من قبل المبعوث الأممي كأرضية للنقاش خلال المرحلة القادمة والذي يعتزم تدشينه خلال هذا الأسبوع بدءاً بمجيئه الى العاصمة صنعاء من جديد خلال الأيام القادمة -حسب طلبه - نؤكد أنها في نفس الوقت الذي يمكن اعتبارها أرضية للنقاش فإنها تتضمن اختلالات جوهرية سواءً في إطارها العام أو تفاصيلها أو تراتبيتها الزمنية كما أوضحنا أعلاه.

ختاماً نسأل الله أن يرحم شهداءنا الأبرار ، وأن يشفي الجرحى والمصابين ، وان ينصر شعبنا المظلوم .

صنعاء - يوم الأحد بتاريخ 29/محرم/1438هـ
الموافق 30/أكتوبر/2016م

- لا يجب الانتقاص من صلاحيات البرلمان الدستورية
- يجب أن يُستأنف الحوار من النقطة التي توقف عندها حوار موفنبيك
- يجب إصلاح اختلالات الهيئة الوطنية المعنية بتنفيذ مخرجات الحوار
- نؤكد على أن أسماء الحكومة وإقرارها من اختصاص الجهات المعنية

مجلس الأمن يناقش الأوضاع في اليمن

دعوة المجلس لإصدار قرار ملزم بوقف العدوان ورفع الحصار

< تواصل منظمات حقوقية وإنسانية ومدنية وناشطون سياسيون دعواتهم مجلس الأمن الدولي إلى تحمل مسؤوليته تجاه الشعب اليمني الذي يتعرض لحرب إبادة وحصار جائر منذ قرابة عامين، وان يتحرك فوراً لإصدار قرار ملزم بوقف العدوان السعودي ورفع الحصار الجائر على الشعب اليمني نظراً لاستمرار جرائم الحرب وللحد من تداعيات الأوضاع الإنسانية الكارثية التي تلحق بالشعب اليمني جراء العدوان والحصار.. وإضافةً إلى منظمة هيومن رايتس ومنظمة العفو الدولية والمنظمات الإنسانية الأخرى كالصحة واليونيسيف والشئون الإنسانية ومنظمة أطباء بلا حدود، تخوض وسائل الإعلام العالمية- وفي المقدمة الصحف الأكثر انتشاراً في العالم في أمريكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وغيرها- معركة جديدة الى جانب الشعب اليمني حيث تطالب مجلس الأمن الدولي بوقف الحرب على اليمن وتشكيل لجنة دولية للتحقيق في جرائم العدوان خصوصاً وأن جرائم الإبادة الجماعية تتواصل ولم تتوقف السعودية عن استهداف المدنيين بعد المذبحة المروعة التي استهدفت الآلاف في قاعة العزاء بصنعاء، كما تطالب المنظمات الحقوقية والإنسانية والصحافة الحرة الولايات المتحدة وبريطانيا ودول تحالف العدوان بوقف بيع الأسلحة للسعودية والتوقف عن المشاركة في قتل الشعب اليمني.

هذا ويعقد مجلس الأمن الدولي- اليوم الاثنين- جلسة مغلقة لمناقشة تطورات الأوضاع في اليمن وبينها رفض حكومة فنادق الرياض خطة السلام التي تقدم بها المبعوث الأممي اسماعيل ولد الشيخ.

وأوضحت وسائل إعلامية أن مجلس الأمن سيستمع الى إفادة يقدمها المبعوث الدولي حول الجهود التي يبذلها بهذا الخصوص وذلك عقب جولته الأخيرة التي شملت العاصمة صنعاء الاثنين الماضي ولقائه مع الوفد الوطني وتسليمه ورقة تتضمن مقترحاً بحل شامل للأزمة، كما تضمنت جولة ولد الشيخ زيارة الى العاصمة الروسية موسكو وكذلك الى القاهرة وأخيراً وصل الى الرياض عاصمة تحالف العدوان- الجمعة- حيث التقى بالفار هادي -السبت- والذي رفض رفضاً قاطعاً تسلّم خارطة الطريق الأممية، كما أعلنت حكومة فنادق الرياض ايضاً رفضها هذه الخطة.

الجدير بالذكر أن المبعوث الدولي كان قد التقى في العاصمة صنعاء بأسر شهداء مذبحة القاعة الكبرى، كما قام بزيارة قاعة العزاء والتقى بالعديد من الفعاليات السياسية، غير أن أهمية زيارته تمثلت في كونه التقى بالوفد الوطني..

وقد أصدر الوفد الوطني بياناً عن اللقاء جاء كالتالي:

نص بيان الوفد الوطني خلال لقائه مع المبعوث الدولي بصنعاء

بسم الله الرحمن الرحيم

أكد الوفد الوطني للمبعوث الأممي السيد إسماعيل ولد الشيخ خلال اللقاء معه «الاثنين 24 أكتوبر» على عدد من القضايا حيث عبر له عن استيائه جراء أدائه فيما يتعلق بعدد من القضايا المتعلقة بمهامه في اليمن سواء مايتعلق منها باستمرار العدوان السعودي الأمريكي وعدم اتخاذ موقف عملي ومسؤول تجاه مئات المجازر والمذابح التي يرتكبها هذا العدوان بحق الشعب اليمني على مدى عام وسبعة أشهر على مرأى ومسمع من الأمم المتحدة والعالم وآخرها أم الجرائم مجزرة القاعة الكبرى التي راح ضحيتها المئات من الشهداء والجرحى والتعاطي اللامسؤول للأمم المتحدة تجاهها متخليةً عن أبسط واجباتها الإنسانية وذلك في تشكيل لجنة تحقيق دوليه محايدة وفي عدم تسهيل سفر الجرحى الذين تستدعي حالاتهم العلاج في الخارج ،

مشيراً في هذا الصدد إلى الحصار الشامل من قبل تحالف العدوان على شعب بأكمله على مدى عام وسبعة أشهر تتفاقم معاناته يوماً بعد يوم دون اتخاذ أي موقف مسؤول من قبل المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومبعوثها بل المشاركة بالصمت حيناً والموقف أحياناً أخرى في هذا الحصار الظالم وفي مقدمته إغلاق الأجواء ومنع الرحلات التجارية نهائياً من وإلى صنعاء ، مؤكداً أنه بدلاً عن العمل الجاد على رفع الحصار البري والبحري والجوي وفتح الأجواء يتم تضليل الرأي العام الخارجي من خلال الدعوة إلى هدنات متكررة لإيهامه بالتحرك لتخفيف المعاناة رغم أن ذلك في الحقيقة لاوجود له سوى في القنوات والفضائيات وبيانات الأمم المتحدة وليس له وجود على أرض الواقع ، كما أشار الوفد إلى محاولة العدوان نقل البنك المركزي من صنعاء التي يقوم بها بتواطؤ وغطاء من قبل المجتمع الدولي والأمم المتحدة بهدف زيادة التحديات والتعقيدات على الشعب اليمني إمعاناً في إيذائه وتضييق الخناق عليه بما يعمل على تركيعه وفرض خيار الاستسلام عليه والذي لن يحصل ولن يكون مهما كانت التحديات ، هذا وقد أكد الوفد الوطني للمبعوث أن الشعب يحمل المجتمع الدولي والأمم المتحدة المسؤولية الكاملة تجاه الوقف الفوري للعدوان الغاشم ورفع الحصار المفروض عليه بكل أشكاله ورفض التعاطي مع قرار العدوان لنقل البنك المركزي اليمني ، مؤكداً على سرعة فتح الأجواء وعودة العالقين وتوفير رحلات عاجلة لإنقاذ جرحى مجزرة القاعة الكبرى وغيرها من مجازر العدوان فوراً.

هذا ويشير الوفد إلى أن المبعوث الأممي سلمه رسمياً مقترحاً باسم الأمم المتحدة على اعتبار أنه حل شامل وكامل يشمل الجوانب السياسية والأمنية وغيرها ، وعلى أن يمثل هذا المقترح أرضية للنقاش على طاولة المفاوضات ، وفي هذا الصدد أكد المبعوث على تسليمه نسخة مطابقة من المقترح للطرف الآخر في الرياض في نفس الساعة عبر فريقه المتواجد هناك.

وعليه فإننا نشير إلى أننا سنقوم بدراسته مع القيادة السياسية واتخاذ الموقف اللازم بشأنه.

ختاماً نسأل الله أن يرحم شهداءنا الأبرار وأن يشفي الجرحى والمصابين ، وأن ينصر شعبنا المظلوم.

صنعاء - يوم الثلاثاء بتاريخ 24/محرم/1438هـ
الموافق 25 / أكتوبر / 2016م

مرتزقة السعودية يرفضون الحل السلمي ويجددون تمسكهم بالحسم العسكري

هادي ومحسن وبن دغر يتمادون في توريط السعودية والإمارات في مستنقع اليمن

مصادر: بيانات عملاء السعودية الرافضة لخارطة الطريق الأممية أُصدرت بتوجيهات من هادي..

الفار هادي يعتبر استبعاده وأتباعه من الترتيبات المستقبلية إحالة لمحكمة الجنايات

«الإخوان» تعمدوا ضرب مصداقية السعودية في العالم بترويج أكذوبة استهداف مكة المكرمة

< يواصل عملاء السعودية إجهاض وإفشال كل المحاولات التي تُبذل من أجل وقف العدوان الذي تشنه السعودية على اليمن منذ مارس 2015م ورفع الحصار الجائر على الشعب بدون مسوغ قانوني، وحل الأزمة سلمياً عبر الحوار السياسي..

ومنذ الاثنين الماضي، الذي وصل فيه المبعوث الدولي اسماعيل ولد الشيخ إلى العاصمة صنعاء ولقاؤه مع الوفد الوطني وتسليمه خارطة طريق للحل السياسي، وكبار عملاء الرياض في حالة استنفار متواصل لإجهاض التسوية السياسية والحوار وإيجاد حل للأزمة السياسية في البلاد.. حيث عقد الفار هادي ومستشاروه عدة اجتماعات وكذلك عقدت اجتماعات موسعة اخرى واخرى منفردة ضمت هادي ومحسن وبن دغر، وعقب ذلك اعلنوا موقفاً رافضاً لخارطة الطريق الأممية حتى قبل تسلمها وقراءة ما تضمنته من مقترحات وحلول..

وأكدت مصادر مطلعة في الرياض لـ«الميثاق» ان الفار هادي اصدر تعميماً الثلاثاء الماضي إلى أتباعه في عدن ولحج وحضرموت وغيرها وكذلك للقيادات العسكرية التي تشارك في العدوان السعودي على اليمن، تضمن توجيهها باصدار بيانات ترفض أية مبادرة أممية رفضاً قاطعاً في اصرار على عدم قبول أي خيار للحل السلمي للأزمة والاستمرار في خرق الهدنة التي كان أعلن عن تمديدها ولد الشيخ، كما أن هذا يأتي كمحاولة لتحقيق مكاسب مادية..

وأوضحت المصادر ان كبار مرتزقة السعودية (هادي ومحسن وبن دغر والعليمي وجباري والمقدشي ومن لف لفهم) اعلنوا رفضهم مبكراً للخارطة الأممية في تحدٍ واضح لقيادات سعودية وإماراتية تسعى للخروج من المستنقع اليمني الذي ورطهم فيه هادي وجماعة الإخوان المسلمين، غير أن مرتزقة السعودية يصرون على استمرار الحسم العسكري ورفض أي حوار أو حل سياسي للأزمة..

وأكدت المصادر ان الفار هادي خاطب محسن وبن دغر، بالقول: إن استبعادنا من أي ترتيبات مستقبلية يعني أن محمد بن سلمان ومحمد بن زايد لن يترددا عن احالتنا إلى محكمة الجنايات الدولية ومحاكمتنا كمجرمي حرب، مذكّراً إياهم بخطورة توجيه التهم لهم بارتكاب المذبحة المروعة في قاعة عزاء آل الرويشان، وأنه ليس أمامهم إلّا رفض أي تسوية سياسية لأن أي حل للأزمة يعني القضاء عليهم.. ولو تطلب الأمر مواجهة السعودية ذاتها..

ولم تستبعد المصادر أن تكون أول صفعة يوجهها الفار هادي لدولة الإمارات عبر التوجيه بنهب معسكر أعدته القوات الإماراتية في قاعدة العند بكل ما فيه، وكذلك بتوريطه السعودية مجدداً بالادعاء ان صواريخ الجيش اليمني كانت تستهدف مكة المكرمة بينما العالم يدرك ان صاروخ بركان (1) ضرب مطار عبدالعزيز في جدة، غير أن توريط الإخوان للسعودية بمثل هذه الأكاذيب يهدف إلى ضرب كامل لمصداقيتها أمام شعبها والعالم..

الجدير بالذكر أن وكالة الأناضول ذكرت- السبت- ان الفار هادي استقبل المبعوث الأممي اسماعيل ولد الشيخ في الرياض وانه رفض خلال اللقاء استلام خارطة السلام الأممية، على الرغم من أن ولد الشيخ اعلن في العاصمة صنعاء أنه تم تسليم جماعة الرياض نسخة من الخارطة الثلاثاء الماضي تزامناً مع النسخة التي سلمت للوفد الوطني في العاصمة صنعاء..

وبرر الفار سبب هذا الرفض بأن الخارطة تشرعن لما أسماه بالانقلاب..

وكان ولد الشيخ أكد في تصريحات للأهرام انه لاحظ بعد زيارته الأخيرة لليمن ولقائه بممثلي المؤتمر الشعبي العام وأنصار الله بالإضافة إلى الفاعلين الأساسيين ان هناك التزاماً كبيراً من هذه الاطراف بالورقة التي قدمناها، وتتحدث عن حل كامل وشامل بما فيه الحل العسكري والأمني وكذلك السياسي.

وجاءت تصريحات ولد الشيخ هذه على هامش ملتقى وسطاء ومبعوثي السلام الذي اختتم أعماله في شرم الشيخ بمصر... وأكد ولد الشيخ على ضرورة وقف الحرب وان يراجع الجميع مواقفهم، وأن يدرك كل طرف أنه لابد أن يكون هناك انفتاح على الطرف الآخر.. مشيراً إلى أن هناك تقدماً ويبقى الوضع صعباً جداً، ونحن ما زلنا متمسكين بوقف إطلاق النار وأن يلتزم به الجميع..